

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

دلالة المتكلم عقليّة لا وّضعيّة واحتجّ له في كتاب الفيصل على المفصل بوجهين : .
أحدهما - أن من لا يَعْرِف من الكلام العربيّ إلاّ لفظين مفردين صالحين لإسناد أحدهما إلى
الآخر فإنه لا يَفْتَقِر عند سماعهما مع الإسناد إلى مَعْرِف بمعنى الإسناد بل يُدْرِكه ضرورة

وثانيهما - إن الدّالّ بالوضع لا بدّ من إحصائه ومنع الاستئناف فيه كما كان في
المفردات والمركّبات القائمة مقامها فلو كان الكلامُ دالاً بالوضع وجب ذلك فيه ولم
يكن لنا أن نتكلم بكلام لم نُسَبِّحْ إليه كما لم نَسْتعمل في المفردات إلاّ ما سَبِّحَ
اسْتعماله وفي عدم ذلك برهانٌ على أن الكلامَ ليس دالاً بالوضع .

وحكاه ابنُ إياز عن شيخه قال : ولو كان حالُ الجُمَل كحال المفردات في الوضع لكان
استعمال الجُمَل وفهمُ معانيها متوقفاً على نَقْلِها عن العرب كما كانت المفرداتُ كذلك
ولا وَجِبَ على أهل اللغة أن يَتَتَبَّعُوا الجُمَل ويُدْعُواها كَتَبَهُم كما فعلوا ذلك
بالمفردات ولأن المركّبات دلالتُها على معناها التركيبي بالعقل لا بالوضع فإنّ مَنْ عَرَفَ
مسمّى (زيد) وعرف مسمّى (قائم) وسمع (زيد قائم) بإعرابه المخصوص فَهَمَّ
بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبيّةُ القيام إلى زيد نعم يصحّ أن يقال : إنها موضوعة
باعتبار أنها متوقّفة على معرفة مفرداتها التي لا تُستفاد إلاّ من جهة الوَضْعِ ولأنّ
لللفظ المركّب أجزاءً مادّيةً وجزءاً صورياً وهو التّأليفُ بينهما وكذلك لمعناه أجزاءً
مادّيةً وجزءاً صورياً والأجزاءُ المادّية من اللفظ تدل على الأجزاء المادّية من المعنى
والجزءُ الصوريّ منه يدل على الجزء الصوريّ من المعنى بالوَضْعِ .

والثاني - أنها موضوعة فوضعت (زيد قائم) للإسناد دون التّقيّة في مفرداته ولا
تَنَدّافي بين وَضْعِها مفردةً للإسناد بدون التّقيّة ووَضْعِها مركّبةً للتّقيّة ولا
تختلف باختلاف اللغات فالمضافُ مقدّم على المضاف إليه في بعض اللغات ومؤخّر عنه في
بعض ولو كانت عقليّةً لفهم المعنى واحداً سواءً تقدّم المضاف على المضاف إليه أو
تأخر وهذا القولُ ظاهرٌ كلام ابن الحاجب حيث قال : أقسامُها مفرد ومركب .

قال القَرَافي : وهو الصحيح .
وعزّاه غيرُه للجمهور بدليل أنها >جَرت في التّراكيب كما >جَرت في المفردات فقالت
: من قال : (إن قائم زيدا) ليس من كلامنا .

ومن قال : (إن زيدا)

